يعتبر العنف اليوم دون تمييز في اللغة والدين والعرق والطبقة والمذهب والجنس مشكلة انسانية مشتركة، وقبوله من أكثر الامور تطورا مما كان عليه في القرون الماضية، وبالتوازي مع ذلك يستمر البحث عن حل عالمي. على الرغم من تطبيق جميع التدابير المتخذة لا يزال العنف المنتهك لحقوق الانسان موجودا في جميع مجالات الحياة. كان العنف في الماضي يحدد في التعامل بالقوة الغاشمة والآثار الجسدية، بينما اليوم يأخذ العنف جوانب متعددة، يسعى منع كل جانب يتسرب الى الحياة اليومية من تدمير الحياة الاجتماعية. إن العنف الذي يشتمل على جميع أنواع الأضرار الجسدية والجنسية والنفسية والاقتصادية التي يمارسها الأقوياء على الضعفاء، ونتائج هذه التصرفات لا شك تدمر النساء بشكل أكثر. تشير جميع البيانات إلى أن النساء والأطفال أكثر تأثراً بالعنف في الأسرة ومخيمات المهاجرين والحروب وظلم الأجور والمعاناة الناجمة عن الفقر.

من آجل منع العنف ضد المرأة يجب علينا تقييم المسألة دون صنع أداة استقطاب ايدولوجية معينة، لذا نؤمن بتطوير حلول تركز على الكرامة الانسانية. اضافة الى مسألة مهمة اخرى وهي تشريع ادارة السياسات الصائبة في القضاء على العنف في جميع شرائح المجتمع وفي جميع مجالات الحياة الاجتماعية. بدلا من التعامل مع العنف ببنود عقاب قانونية يجب وضع تدابير استباقية/وقائية حتى تصبح مكافحة العنف ضد المرأة في المجتمع عقلية شائعة.

في يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، نود أن نؤكد مرة أخرى، ان العنف يضر بالكرامة الإنسانية والعنف ضد المرأة أمر لا يمكن اعفاءه قطعا. من ناحية أخرى فإننا نعتبر منع العنف ضد المرأة جزءًا مهما من الحياة اليومية، ونؤمن أن النقابات هي المؤسسات الحساسة والشركاء المهميين في حل هذه المشكلة. نحن نعلم ان المنظمات النقابية يمكن أن تخلق نضالا مستداما بطرق عديدة من وضع سياسات مناهضة للعنف من خلال تحديد الفئات المهنية المعرضة للعنف. وفي هذا السياق نود أن نعيد التأكيد على بعض القضايا التي شاركنا فيها ومتابعتها في عمليات المفاوضة الجماعية.

ان عدم وجود تشريعات تسد الثغرات القانونية في الحياة العملية تعكس سلبا على النساء بشكل أكثر. ويعد اجبار النساء على الاختيار بين العمل ورعاية الاطفال حالة صدمة نفسية بالنسبة لهن. من الواجب زيادة إجازة الأمومة التي نطالب بها في سياق ضرورة دور الحضانة وحماية حقوق الأمومة في أماكن العمل التي تعد من بين مطالبنا في عمليات المفاوضة الجماعية.

يمكن ان نأكد مرة اخرى ان العنف الذي يمثل مشكلة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية في الحياة العملية اكثر تدميرا من حيث عواقبه على النساء. تزيد المضايقات الحواجز الغير المرئية امام ترقية المرأة وصنع قراراتها وتقصر مساراتها المهنية. وفي هذا السياق نرى انه من الضروري تطبيق عقوبة اضافية على المضايقات المطبقة على الموظفات في القطاع العام، والقضاء على المضايقات في اماكن العمل احد اهم مطالبنا في المفاوضة الجماعية الخامسة، ونكرر التأكيد اننا سنكون من المتابعين لهذه المطالب حتى التحقيق.

نحن في اتحاد مامورسان اكبر منظمة نقابية في الجمهورية التركية من آجل القضاء على العنف ضد المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية؛

نرى أنه من الضروري على منظمات المجتمع المدني إجراء دراسات والقيام بأنشطة مشتركة وجعل المرأة أكثر فعالية في الحياة العملية.

تعد حماية المهاجرات نقطة مهمة أخرى، اليوم كدولة رائدة في استضافة أكبر عدد من اللاجئين من جميع أنحاء العالم. فإننا نعتقد أن حماية حياة المهاجرات وكرامتهن وعملهن تعتبر من اولويات النقاشات السياسية. عداء المهاجرين سوف يسبب العنف خصوصا للاجئات من النساء والفتيات.

بمناسبة يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ، كلجنة المراة في اتحاد مامورسان لن ننسى القتل الوحشي لأوزكان أصلان وامينة بولوت وإيماني وأيبوك يالتشين والعديد من النساء الأخريات. نعلن أننا نشارك حزن الأمهات اللاتي نظمن احتجاجًا من أجل رفع صوتهن لإنقاذ أطفالهن من أيدي المنظمة الإرهابية وجميع السجينات في فلسطين واليمن وميانمار ومخيمات تركستان الشرقية وسجون النظام السوري ونحن نقف تضامنا معهن.

نعتقد أنه من الممكن أن نعيش في عالم جديد حيث لا تستخدم النساء قوة عاملة رخيصة في استغلال العمل ولا يتم التضحية بالنساء للاتجار بالبشر. ونحن نؤمن أيضا في عالم جديد.